



WO/PBC/11/14

الأصل : بالإنكليزية

التاريخ : ٢٠٠٧/٦/١١

المنظمة العالمية للملكية الفكرية

جنيف

لجنة البرنامج والميزانية

الدورة الحادية عشرة

جنيف، من ٢٥ إلى ٢٨ يونيو/حزيران ٢٠٠٧

تقرير مرحلي عن مشروع التقييم الشامل

وثيقة من إعداد الأمانة

١- رست مناقصة مشروع التقييم الشامل في ٦ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٦ على مؤسسة برايس-وترهاوس كوبرز (Pricewaterhouse Coopers). وأنشأ المدير العام لجنة الويبو الداخلية لتوجيه المشروع بغية مساعدة تلك المؤسسة الخارجية على إجراء التقييم. واستعرضت اللجنة التوجيهية ذلك المشروع ووافقت عليه. وابتدئ العمل مباشرة بعد الاجتماع الرسمي لانطلاق أعمال المشروع الذي انعقد في ١١ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٦. وخلال الأسبوعين أو الأسابيع الثلاثة الأولى التي تلت ذلك، أجرت تلك المؤسسة لقاءات مع الإدارة العليا (أي الأشخاص الذين يعملون تحت إشراف المدير العام مباشرة). واستكملت تلك اللقاءات في ١٠ يناير/كانون الثاني ٢٠٠٧. وكل المعلومات والأفكار التي جمعتها المؤسسة الخارجية في هذه الجولة من اللقاءات نقلتها في مرحلة أولى إلى لجنة التدقيق في اجتماع ثلاثي عقد في ٢٢ يناير/كانون الثاني ٢٠٠٧.

٢- وعقب ذلك الاجتماع الثلاثي الذي انعقد في ٢٢ يناير/كانون الثاني ٢٠٠٧، نظّم اجتماع إعلامي غير رسمي (WO/PBC/IM/DDA/07) للدول الأعضاء يوم ٢٣ يناير/كانون الثاني ٢٠٠٧.

٣- وأثناء تنفيذ المشروع، أجرت اللجنة التوجيهية عددا من الجلسات الداخلية والمنظمة لإطلاع المسؤولين عن البرامج (أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٦ وفبراير/شباط ٢٠٠٧) ومجلس الموظفين (أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٦ وأبريل/نيسان ٢٠٠٧) وجميع الموظفين (أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٦ ويناير/كانون الثاني ٢٠٠٧ ومارس/آذار ٢٠٠٧ وأبريل/نيسان ٢٠٠٧). وقيل للموظفين إن كل من رأى حاجة في الاتصال بمؤسسة برايس-وترهاوس كوبرز والتحدث مع فريقها فله أن يفعل ذلك. والرسالة التي كانت تؤكد في كل تلك الجلسات هو أن مشروع التقييم الشامل يمنح للمنظمة فرصة كبيرة لإجراء تقدير موضوعي ومستقل لمواردها البشرية وأن دور موظفي الويبو وإدارتها هو أساسا

الحرص على أن تتاح لتلك المؤسسة الخارجية المختارة كل الإمكانيات لإجراء التقييم بطريقة مهنية وبتعاون ومشاركة كاملين من جميع الموظفين. وأنشئ موقع على شبكة الويبو الداخلية وهو مخصص لهذا المشروع ويمكن لموظفي الويبو النفاذ إليه. وأثناء تنفيذ المشروع، أجريت وفقا لمنهجية المؤسسة الخارجية عدة لقاءات مع العديد من الموظفين الدائمين والمؤقتين (أكثر من ٢٠٠) في جلسات رسمية منظمة وفي مجموعات محددة. وأجرت المؤسسة أيضا حوالي ٩٠ لقاءا فرديا.

٤- وفي المراحل الأولى من المشروع في يناير/كانون الثاني ٢٠٠٧، تقدّمت أعمال المشروع وفقا للخطة المحددة. وعقد اتفاق واضح مع المؤسسة الخارجية في فبراير/شباط ٢٠٠٧ بشأن مضمون التقرير المرحلي المقرر تقديمه في ٣٠ مارس/آذار ٢٠٠٧، والذي ينبغي أن يؤخذ في الحسبان عند إعداد الوثيقة المقترحة للبرنامج والميزانية. بيد أن حساب عدد العاملين في كل برنامج على حدة الذي أوصى بتقديمه في التقرير الأول في ٣٠ مارس/آذار كان في رأي اللجنة التوجيهية غير مكتمل بالقدر الكافي كي تستعمله أمانة الويبو لإعداد وثيقة البرنامج والميزانية المقترحة. وقدمت المؤسسة الخارجية عرضا إداريا إلى اللجنة التوجيهية في ٢٦ مارس/آذار ٢٠٠٧.

٥- والتقت المؤسسة الخارجية أيضا مع لجنة التدقيق في ٢٧ مارس/آذار ٢٠٠٧ خلال اجتماعها الرابع وقدمت لها عرضا أيضا. وتم توزيع تقرير لجنة التدقيق (الوثيقة WO/AC/4/2) على الدول الأعضاء في ٢٠ أبريل/نيسان ٢٠٠٧ بواسطة مذكرة شفوية معممة برقم ٢٧٧٠.

٦- وواصلت المؤسسة الخارجية برايس-وترهاوس كوبرز عملها في إطار هذا المشروع في أبريل/نيسان من أجل إعداد خطة بشأن الموارد البشرية. وعقب استلام مشروع تلك الخطة، استعرضت اللجنة التوجيهية مضمونها وتقدّمت بردودها وتعليقاتها الرسمية في رسالة مؤرخة في ٧ مايو/أيار ٢٠٠٧.

٧- وقدمت المؤسسة الخارجية مشروع تقريرها الختامي في ١٦ مايو/أيار ٢٠٠٧. واستلمته اللجنة التوجيهية واستعرضته وناقشته وأرسلت تعليقاتها وملاحظاتها بشأنه إلى المؤسسة الخارجية في ٢٥ مايو/أيار ٢٠٠٧. واستندت تلك التعليقات على مقارنة النتائج والتقارير المستلمة من المؤسسة الخارجية مع تلك المبينة في مواصفات المشروع. والمسائل الرئيسية التي أبرزتها تلك المقارنة هي أن تحليل الفارق وخطة الموارد البشرية لم يصل إلى المستوى التفصيلي المطلوب في مواصفات المشروع، وأن المؤسسة لم تعدّ الخيارين المتعلقين بخطة الموارد البشرية القائمة على الزيادة في أنشطة التسجيل ولم تتناول تقييم الإجراءات العملية الأساسية الذي اتفق بشأنه مع اللجنة التوجيهية في بداية المشروع. والتبليغ الذي أرسلته اللجنة التوجيهية إلى المؤسسة الخارجية برايس-وترهاوس كوبرز أرسلته أيضا إلى جميع أعضاء لجنة التدقيق مع نسخة عن مشروع التقرير الختامي. وسيعقد اجتماع بين أعضاء لجنة التدقيق واللجنة التوجيهية للمشروع في ٢٥ يونيو/حزيران ٢٠٠٧ بهدف مناقشة مشروع التقرير الختامي.

٨- ومن المرتقب أن تقدّم المؤسسة الخارجية تقريرها الختامي في ٣٠ يونيو/حزيران ٢٠٠٦، وسيوزع على جميع الدول الأعضاء.

٩- إن لجنة البرنامج والميزانية مدعوة إلى الإحاطة علما بالمعلومات الواردة في هذه الوثيقة.

[نهاية الوثيقة]